

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على صندوق تنمية العراق

بيان صحفي
11 حزيران 2007

بيان المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على صندوق تنمية العراق

اجتمع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على صندوق تنمية العراق في عمان، الأردن في 2 و3 حزيران 2007 واصدر البيان التالي:

" اجتمع المجلس لتكملة إشرافه على استخدام موارد صندوق تنمية العراق، الذي هو مبدئياً خزين إيرادات تصدير نفط العراق، وأكمل للإشراف على تدقيق صندوق تنمية العراق وفقاً لمهمته تحت قرار مجلس الأمن 1723. لقد قام المجلس (أولاً) بمناقشة نتائج التدقيق الخارجي لصندوق تنمية العراق لعام 2006 وترتيبات التدقيق لعام 2007، (ثانياً) اجتمع مع هيئة الخبراء الماليين التي أنشأت لتخلف المجلس، و(ثالثاً) درس التقدم في تطبيق توصيا المجلس من التدقيق السابق.

" رحب المجلس بالمشاركين في الاجتماع من لجنة الخبراء الماليين، الجهاز الخلف الذي سوف يتولى الإشراف على عائدات تصدير النفط العراقي عند انتهاء مهمة المجلس في نهاية عام 2007. تم إنشاء لجنة الخبراء الماليين، برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية في تشرين الأول 2006 من قبل مجلس الوزراء العراقي لإكمال عمل المجلس بعد حله. ان أعضاء اللجنة سوف يعملون سوية مع المجلس لغاية انتهاء مهمته وسوف يشاركون في كل اجتماعات المجلس القادمة.

" لقد قدمت للمجلس من قبل ارنست ويونغ مسودة تقارير التدقيق لعام 2006. لقد غطى المدقق (أولاً) مبيعات تصدير النفط، (ثانياً) حساب إيرادات عائدات مبيعات النفط، (ثالثاً) البيانات المالية لصندوق تنمية العراق و(رابعاً) إجراءات مسحوبات موارد صندوق تنمية العراق لضمان استخدام الأموال للأغراض المخصصة لها. ان موجزاً لنتائج تدقيقات ارنست ويونغ متوفر على الموقع الالكتروني للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة www.iamb.info

" أشارت التدقيقات إلى انه، رغم العديد من الجهود قد بذلت في بعض الأحيان بتوضيحات شخصية كبيرة، فإن النظام المالي كلية غير كفوء وإصلاحات الإدارة المالية تحتاج إلى متابعة لاحقة. لقد أشارت التقارير أيضاً إلى فروقات كبيرة لم تتم تسويتها تتعلق باستخراج النفط، إنتاجه ومبيعات التصدير المبلغه لعدم وجود نظام سيطرة على عائدات النفط. ان نظام عدادات، كما أوصى المجلس من قبل، سوف يحسن كثيراً من السيطرة الكاملة. أشارت التدقيقات أيضاً إلى ان إجراءات الإدارة الأساسية في الوزارات غير حديثة وغير فعالة وان نظام الحوكمة المالية الكلي يحتاج إلى التقوية.

" لقد رفع المدقق الخارجي قلق مستمر حول إدارة عقود الوكالات الأمريكية. وابلغ المجلس إلى ان هذه العقود قد تم تسليمها إلى ديوان الرقابة المالية ورحب بالتقدم اللاحق في هذه القضية.

" فيما يتعلق بالتوصيات السابقة، حصل بعض التقدم بإنشاء لجنة مؤخر، متكونة من ممثلين من البنك المركزي العراقي، وزارة المالية، ووزارة النفط، والهيئة العامة لتسويق النفط للتعامل مع كتب الإدارة للمدقق الخارجي بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية. لقد تشجع المجلس بمبادرة متابعة العديد من التوصيات وبمبادرة مجلس الوزراء بتحميل الوزارات مسؤولية تقوية السيطرة الداخلية. بحث المجلس ديوان الرقابة المالية على متابعة كل التوصيات، مراقبة تنفيذها وإبلاغ مجلس الوزراء على أساس نصف سنوي عن التقدم الحاصل. يتطلع المجلس إلى استلام أول تقرير بحلول نهاية عام 2007.

" رغم ان الوضع في العراق هو وضع تحدي، فانه من المقلق عدم حصول تقدم كافي فيما يخص الضعف الذي تم الكشف عنه في تقارير التدقيق السابقة. قدم ممثل العراق ورئيس ديوان الرقابة المالية تحديث عن التقدم في تنفيذ التوصيات السابقة. لقد حصل تقدم غير كاف تجاه قلق المجلس المستمر فيما يتعلق بعددات النفط. حث المجلس حكومة العراق لتطوير خطة إجراءات للإسراع بتنفيذ نظام عدادات فعال للنفط على عمليات إنتاج، توزيع وتصدير النفط. لقد أشارت تقارير أخرى بضمنها تقارير ديوان الرقابة المالية، مكتب المسائلة الحكومي الأمريكي والمفتش الأمريكي العام الخاص بإعادة أعمار العراق إلى هذا الضعف وأكدت الاهتمامات أعلاه إلى المجلس. انه من الايجابي حصول تقدم للاستمرار بالطريق تجاه حوكمة قوية لتخفيف الانحدار الحالي وانحسار الأموال.

" استناداً إلى النظام الداخلي للمجلس، فقد وافق المجلس على تسمية وتعيين حكومة العراق على للمدقق الخارجي على صندوق تنمية العراق. لقد أوجز ممثل حكومة العراق للمجلس عملي تقييم اختيار شركة تدقيق للقيام بتدقيق موارد صندوق تنمية العراق ومسحوباته. لقد وافق المجلس على ان تدقيق عام 2007 يجب ان يغطي الفترة من 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأول 2007 مع إصدار تدقيق أولي للفترة من 1 كانون الثاني إلى 30 حزيران 2007. ان التدقيق الأولي سوف

يجري تحت إشراف المجلس، بينما يتوقع ان تتحمل لجنة الخبراء الماليين الإشراف على التدقيق النهائي. لقد وافق المجلس على العملية واتفق مع توصية حكومة العراق للبدء بالتدقيقات.

"لقد أشار المجلس إلى ان حصانة صندوق تنمية العراق سوف تنتهي في نهاية 2007. هل يجب على حكومة العراق ان تطلب تمديدا لصندوق تنمية العراق، اقترح المجلس إمكانية ذلك تحت الإشراف العام للجنة الخبراء الماليين.

"رحب المجلس بقيام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين للسيد وارن ساش، السكرتير العام المساعد ومراقب الأمم المتحدة، مؤخرًا ممثلًا له في المجلس لخلافة السيد جان بيير هالبواك. ان المجلس ممتن للسيد هالبواك لمساهمته الثمينة في المجلس ممثلًا عن الأمم وبشكل خاص كرئيس للمجلس منذ بدايته. لقد ترأس هذا الاجتماع الممثل العراقي والذي استضاف الاجتماع أيضا.

"يتطلع المجلس قداما، إلى الاستمرار بالإشراف على ايداع وإنفاق إيرادات مبيعات تصدير نفط العراق. سوف يعمل المجلس مع لجنة الخبراء الماليين للإشراف على التدقيق الأولي، والاستمرار بالضغط لإيجاد حل شامل في الوقت المناسب لضعف الرقابة الداخلية الذي أشير إليه مسبقا. يتوقع المجلس ان يدرس نتائج التدقيق الأولي لعام 2007 في اجتماعه القادم. من المتوقع ان تنتهي مهمة المجلس في كانون الأول 2007، وهو الوقت الذي يتوقع المجلس فيه ان يعقد اجتماعه الأخير، إيجاز البيان وإصدار تقريره الأخير عن عمليات المجلس منذ تأسيسه في 2003.

لقد تم جدولة الاجتماع القادم مبدئيا في 1 و2 تشرين الثاني 2007."